

الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي

أ . برحومة عبد الحميد

أستاذ مساعد مكلف بالدراسات

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

Abstract :

Through this paper, we aim to give a brief vision to the Algerian Government's efforts which have been done since 1988 till now to the economic reforms. In order to launch the reform, The Algerian Authority has concentrated on two main programs, the Privatisation Program and Investment Program. The application of these programs has begun to give positive macro-economics results, such as, the developing role of private sector in investment, the positive growth rate (6% in 2003) and the diminishing of the public debts.

We aim also to know The main constraints still face the government efforts, and the possible solutions that may be found.

ملخص:

من خلال هذه الورقة، سنحاول إعطاء صورة واضحة ورفع اللبس والغموض عن المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية الجزائرية منذ 1988 حتى الآن للإصلاحات الاقتصادية، آثارها الاقتصادية والاجتماعية والمعوقات التي تقف أمام هذه الجهود حتى الآن.

كما تهدف هذه الدراسة التوصل إلى معرفة المسائل العالقة حتى الآن وتقديم بعض الاقتراحات التي يراها الكاتب مناسبة لذلك.

مقدمة:

إن التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر منذ 1988 كانت نتيجة حتمية للركود الاقتصادي والمتمثل في عجز الدولة عن التكفل بالقطاع الإنتاجي، ندرة في الموارد المالية، التقييم الجزئي والغير الكاف للاقتصاد، التوجيه الغير عقلاني للاستثمارات، تراجع أسعار البترول وارتفاع خدمة المديونية التي وصلت إلى 80 % من مجموع مداخيل الصادرات، والإختلالات في التوازنات العامة.

ونظرا لأهمية موضوع الإصلاحات وتأثيراته على الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، ورغبة منا في توضيح مسار الإصلاحات، سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية والتي تمثل في جوهرها إشكالية هذا البحث:

- ما هي القطاعات التي أعطيت لها الأولوية في برامج الإصلاحات؟
- ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذه الإصلاحات خاصة بعد مرور أكثر من عشرية على انطلاقها؟
- ما هي المعوقات التي لازالت تحول دون بلوغ الأهداف المنتظرة من هذه الإصلاحات؟
- إن هذه التحولات بدأت في واقع الأمر من خلال الخوض في برنامج ضخم للإصلاحات الاقتصادية يتضمن:
 - إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية؛
 - إصلاح النظام البنكي والمصرفي؛
 - إعادة النظر في احتكار الدولة لبعض النشاطات الاقتصادية؛
 - إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية وذلك بفتح المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب؛
 - ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME؛
 - ترقية المنافسة وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي؛
 - إعادة النظر في السياسة الجبائية وجعلها تتماشى والتحوللات الاقتصادية؛
- لقد بدأت السلطات في تجسيد برنامج الإصلاحات من خلال إصدار قانون الاستثمار رقم 11/88، ثم القانون 25/88 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة. القانونان يعتبران بمثابة بادرة لظهور الاستثمار الخاص بأسس جديدة تتلاءم والمتغيرات الداخلية والخارجية. كما تم إصدار القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض حيث يسمح للمستثمرين المقيمين بحرية تنقل رؤوس الأموال من وإلى الخارج لتمويل مختلف النشاطات. إلا أن هذه الجهود في بداية الأمر أدت إلى نتائج متواضعة .
- في بداية التسعينيات بقي الاقتصاد الجزائري يعاني من ركود حاد ناتج أساسا عن عدم وجود انطلاقة فعلية للبرامج، وكذا استمرار التدني في المداخيل البترولية وارتفاع معدلات خدمة المديونية والإختلالات في الميزانية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الوضع الأمني. أمام هذه الوضعية صدر المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتضمن ترقية الاستثمار والذي يعتبر نقطة تحول وإرادة حقيقية للانفتاح الاقتصادي حيث نص على ما يلي:
- منح امتيازات مالية وجبائية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- إنشاء وكالة دعم ومتابعة الاستثمار (APSI) تابعة لرئاسة الحكومة تهدف لخلق مناخ استثماري وتجنب الإجراءات البيروقراطية .
- حق رؤوس الأموال المستثمرة في الاستفادة من العملة الصعبة القابلة للتحويل.
- هذه الإجراءات التشريعية سرعان ما تجسدت في الميدان، حيث تم تسجيل 17736 مشروعا على مستوى وكالة APSI سمح بخلق 916 736 منصب عمل، كما تم تسجيل 247 مشروع في إطار الشراكة مع الدول الأوروبية وأمريكا بتكلفة إجمالية تقدر ب 86 مليار دينار⁽¹⁾.
- التوزيع الجغرافي للمشاريع كانت متمركزة في على مستوى المدن الكبرى كونها تتوفر على المراكز القاعدية، وترتكز 45 % منها في وسط البلاد . هذه المشاريع

متنوعة وجديدة حسب تصريحات الوكالة، إلا أن القطاع الزراعي كان شبه غائب في مجال الاستثمارات الأجنبية، حيث تم تسجيل 09 مشاريع فقط على المستوى الوطني، لذا كان من الواجب التفكير في منح امتيازات تحفيزية تخص هذا القطاع لجلب الاستثمارات إليه.

كما قامت السلطات الجزائرية، وبهدف تخفيف عبء خدمات الديون، إلى إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي (أبريل 1994 ومارس 1995)، حيث منح الصندوق مبلغ 1.8 مليار دولار لتنفيذ برنامج إعادة الهيكلة والذي أنطلق سنة 1995 وتضمن أساسا:

- خفض قيمة الدينار بنسبة 80 %.
 - إعادة جدولة 15 مليار دولار لدى نادي باريس ولندن⁽²⁾.
 - خوصصة المؤسسات العمومية.
- هذه الإجراءات كانت لها نتائج ملموسة في الفترة ما بين 1995 و1998، حيث تم تخفيض خدمة الديون إلى 31.5 % من إجمالي الصادرات لسنة 1995 و30.3 % سنة 1997⁽³⁾. كما عرف احتياطي الصرف بدوره تحسنا حيث بلغ حجمه حوالي 8.5 مليار دولار في سنة 1998 لكنه سرعان ما تراجع لانخفاض أسعار البترول التي لازالت تمثل 96.7 % من الصادرات. كما تراجعت نسبة التضخم من 29 % في 1994 إلى 5.7 % سنة 1997⁽⁴⁾.

1- برنامج الخوصصة:

في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبرى لتحسين المناخ الاستثماري، وتبنت مسار الخوصصة كإحدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف. وقد صدر قانون 1995 حيث حدد أهداف ووسائل برنامج الخوصصة ومسؤوليات الشركات القابضة التي ستتولى مهمة تهيئة المؤسسات العمومية لعملية الخوصصة، حيث تم تصنيفها إلى ثلاث فئات هي مؤسسات قادرة على الاستمرار، مؤسسات يمكن مساعدتها على الاستمرار ومؤسسات تواجه صعوبات. لقد أعلنت الحكومة عن نيتها في خوصصة نحو 41 مؤسسة من بينها 38 مؤسسة متوسطة وصغيرة وقادرة على الاستمرار. كما تم خوصصة 61 مؤسسة من الفئة الثانية من بينها 26 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتصفية مؤسسات الفئة الثالثة مع ضمان حقوق العاملين فيها. تمت في سنة 1996 تصفية نحو 41 مؤسسة عمومية معظمها في قطاعات البناء والنسيج والصناعات التمولية. كما تم إغلاق حوالي 60 وحدة إنتاجية غير قادرة على الاستمرار ضمن المؤسسات العمومية القائمة. إلا أن وتيرة الخوصصة تراجعت في الفترة ما بين 1996 إلى 2001.

انعكاسات عمليات حل وتصفية بعض المؤسسات العمومية ظهرت من خلال رفع معدلات البطالة من 21.4 % سنة 1992 إلى 28 % سنة 1998، وهذا ناتج عن تسريح 26400 عامل منذ الشروع في عملية إعادة الهيكلة. ويمثل القطاع الصناعي 61 % ويليه القطاع الخدمي ب 21 % .

و لإعطاء دفعة جديدة لمسيرة الخصخصة، تم اتخاذ العديد من الإجراءات ومنها تخفيف الضوابط على الاستثمار الخاص، والسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في معظم القطاعات الاقتصادية بما في ذلك التعدين والاتصال، فيما يجري الإعداد لفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاعي الطاقة والهيدرو كربونيات (5) .
ولإعطاء دفع جديد لمواصلة عمليات تنظيم وتسيير خصخصة المؤسسات العمومية، تم تأسيس جهاز جديد بمقتضى الأمر رقم 01-04 الصادر في 20 أوت 2001، يكون حيز التنفيذ سنة 2002. ومن بين الأهداف المعلنة والمنتظرة في إطار الجهاز الجديد:

- تحديد إطار قانوني وتنظيمي موحد لتسيير خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- المساهمة في تحرير الاقتصاد وتدعيمه بالجوء لآليات السوق كوسيلة ضبط.
- استفادة الدولة من كامل حقوق ملكية المؤسسات العمومية من خلال مجلس مساهمات الدولة.
- من خلال هذه الأهداف، تسعى الدولة لجعل الخصخصة محور تنموي وبمثابة استثمار يحتاج الدعم والتشجيع (6) .

2- تطوير الاستثمار الوطني والأجنبي:

يستند الإنعاش الاقتصادي أساسا على تطوير الاستثمار الذي يتعين أن يحظى بالدعم والتشجيع الدائم من السلطات العمومية وذلك لغرض الإسهام الفعلي في استيعاب البطالة وخاصة الناتجة عن حل وتصفية المؤسسات العمومية وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

في هذا الإطار وبهدف مواصلة التصحيحات الهيكلية، ودعم الإنعاش الاقتصادي، وعند اختتام أشغال الثلاثية في جويلية 1998، وافق رئيس الحكومة على تخصيص أكثر من 300 مليار دينار لدعم برنامج الاستثمار لسنة 1999 (7) . إن التوجه الفعلي والسعي الجاد للحكومة لإنعاش الاقتصاد من خلال تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي جعلها تتبنى سياسة أكثر فعالية في إشراك كل المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ القرار التنموي للبلاد. هذا البرنامج يهدف إلى:

- السعي إلى رفع الإنتاج خارج المحروقات بنسبة 5 %.
- وضع سياسة نقدية ملائمة لخفض معدل التضخم.
- وضع سياسة مالية صارمة لرفع حصة الدولة من الادخار ليتسنى لها امتصاص التقلبات المرتبطة بأسعار البترول.
- البحث في مصادر تمويل جديدة للاقتصاد خارج قطاع المحروقات.
- الإصلاح الإداري بما يتماشى والتحكم الجيد للنفقات العمومية وتحلي المسؤولين بروح الخدمة العمومية.

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في تشجيع الاستثمارات ومحاولة مضاعفة دور القطاع الخاص في التنمية، والذي أعطى نتائج جد مشجعة في قطاعي الفلاحة والأشغال العمومية حيث وصل معدل النمو الاقتصادي مع نهاية سنة 2003 إلى حوالي

6 %، إلا أن هذه النتائج تبقى متواضعة مع الإمكانيات الضخمة التي وفرتها الدولة للتخلص من الركود الاقتصادي. ومن أهم العوامل التي بقت كمعوقات للتنمية وتشجيع وجلب الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي:

- استمرار الحواجز البيروقراطية فيما يخص إنشاء المشاريع الجديدة.
- ضعف تسيير الوفرات العقارية وعدم ملائمة نظام التمويل.
- عدم كفاية المزايا الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المقدمة للمستثمرين، سيما الأجانب منهم.

ومن أجل تفادي العراقيل فكرت الدولة في إنشاء جهاز جديد لترقية الاستثمار وفق تنظيم يتمحور حول أداتين:

المجلس الوطني للاستثمار (CNI): ويكلف بتحديد إستراتيجية وأولويات الاستثمار.
الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI): مكلفة بمتابعة وتطوير الاستثمارات.

يختلف هذا الجهاز عن الجهاز السابق في ثلاث جوانب :

*- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تكون على شكل شبكة موحدة غير مركزية على المستوى المحلي، وتشمل كل الإدارات المتدخلة في عمل الاستثمار وتتمتع بصلاحيات واسعة من شأنها مراقبة المستثمر في

مختلف الإجراءات. وقد تم إنجاز 05 شبائيك على مستوى المدن الكبرى . خلال سنة 2002 تم تسجيل 3109 تصريح استثمار على مستوى هذه الشبائيك بقيمة 369 مليار دينار موزعة على القطاعات كما هو موضح في الجدول 01.

*- صندوق دعم الاستثمار ومن مهامه التكفل بتكاليف أشغال المنشآت القاعدية التي لها صلة مباشرة بإنجاز المشاريع الاستثمارية ومتابعتها.

*- التكفل بمشاكل العقار الموجه للاستثمار، من خلال وضع أجهزة مناسبة للإعلام بخصوص الوفرات الموجودة والتي من شأنها تسهيل تحديد مواقع الاستثمار بالنسبة للمتعاملين. وقد تم الشروع في إنشاء 03 أجهزة مبرمج أن تبدأ العمل في سنة 2003.

في مجال التحفيز يضم الجهاز الجديد لترقية الاستثمارات نظامين:

النظام العام: يطبق على الاستثمارات الجارية والواقعة بمناطق الشمال.

النظام الاستثنائي: والمطبق على الاستثمارات الواقعة بالمناطق التي يقتضي تطويرها، وكذا الاستثمارات التي تكتسي أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، سيما تلك التي تستخدم تكنولوجيات جديدة ومتطورة، ومن شأنها المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة واقتصاد الطاقة.

و رغم كل ما تم إنجازه إلا أن بيئة الاستثمار في الجزائر بقت تعيق باستمرار الجهود المبذولة في تجسيد المشاريع. تقرير للبنك العالمي لسنة 2002 حول قيود وأفاق تنمية المؤسسة في الجزائر أنجز على عينة تتكون من 600 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أظهر أن:

- نسبة 20 % من هذه المؤسسات تبحث عن مقرات إدارية للاستثمار أو توسيع نشاطاتها. الأجل المتوسط للانتظار هو 42 شهرا.

- نسبة 38 % من هذه المؤسسات تبحث عن أراضي صناعية. الأجل المتوسط للانتظار 60 شهرا.

أما من ناحية متابعة الاستثمارات الجارية فقد تم تسجيل ما يلي:

- تأطير غير كاف للمستثمر من حيث التوجيه والمتابعة.
- وجود حواجز إدارية مرهقة، وغياب الهيئات الخاصة بالتكفل الفعلي بالمستثمرين.
- عدم وجود بنك للمعلومات يوفر المعطيات الاقتصادية الكافية للمتعاملين.
- وجود سوق موازية بمنافسة غير مشروعة.

الجدول 01 : تقسيم تصريحات الاستثمار حسب القطاع

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%	القيمة (مليار دج)	%
الصناعة	1182	38	36057	37	183	50
النقل	172	6	3707	4	13	3
الأشغال العمومية والسكن	733	24	26930	28	92	25
الخدمات	416	13	15210	16	42	11
الزراعة	452	15	10587	11	27	7
السياحة	76	2	2625	3	9	2
الصحة	78	3	1429	1	3	1
المجموع	3109	100	96545	100	369	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني " 2002.

3- برنامج الإنعاش الاقتصادي:

في سنة 2001 أعدت الحكومة برنامج للإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي يقدر ب 525 مليار دينار موزعة على القطاعات كما هو مبين في الجدول 02، منها 380 مليار دج في إطار مرحلة التنفيذ الأولى المتعلقة بالفترة 2001-2002. ويتضمن هذا البرنامج ما يلي (8):

- إعادة تنشيط الطلب الاستثماري؛
- دعم النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب عمل جديدة من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي؛
- إعطاء أهمية أكبر لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية؛
- إعطاء دفعة جديدة للهياكل القاعدية، لضمان تنمية مستمرة ؛
- هذه الإجراءات من شأنها أن تحقق ثلاث أهداف أساسية وهي:
- محاربة الفقر وخلق فرص عمل جديدة.
- خلق توازن جهوي تنموي.
- زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول 02 : برنامج الإنعاش الاقتصادي- التصريحات المالية حسب النشاط

الوحدة: مليار دينار

طبيعة النشاط	تصريحات	البرنامج	المجموع
--------------	---------	----------	---------

(%)	04-01	2004	2003	2002	2001	
8.6	45.0	-	-	15.0	30.0	الإصلاحات
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الفلاحة والصيد
21.7	114.0	3.0	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
40.1	210.5	2.0	37.6	73.9	93.0	الأشغال الكبرى
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
100	525.0	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني " 2001.

إن التطبيق الفعلي لهذا المخطط كانت له تأثيرات إيجابية على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، فحسب المعطيات المقدمة من طرف مندوب الإنعاش الاقتصادي سيؤدي هذا المخطط إلى:

- إنشاء 457.431 منصب عمل منها نسبة 49 % منصب دائم .
- مساهمة حوالي 22400 مؤسسة في جميع النشاطات المبرمجة في المخطط منها 96 % تابعة للقطاع الخاص مع نهاية سنة 2002. وهذا يعكس التوجه الفعال في إدماج القطاع الخاص في التنمية.
- الحد من آجال وتكاليف إنجاز المشاريع بفضل الترتيبات الناتجة عن التأطير الجيد.
- تسهيل مساهمة القطاع الخاص في الفلاحة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تهيئة مناطق النشاط الصناعي.
- استغلال الوعاء العقاري للمؤسسات المحلة (3.500.000 م²).
- تطوير قطاعي البناء والفلاحة.
- إسهم المتعامل الخاص في إنجاز المشاريع الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني.

خلاصة:

إن النتائج الإيجابية التي حققت على مستوى المجاميع الاقتصادية والمتمثلة في انخفاض خدمة المديونية إلى 19.8 % سنة 2000، حدوث توازنات مالية وتحقيق نسبة نمو تقدر ب 3% خلال الخمسة سنوات مابين 1996 و2000، ونسبة نمو 6 % في سنة 2003، كانت ناتجة عن التحكم أكثر في النفقات العمومية ومحاربة النهب الضريبي والارتفاع المعتبر في مداخيل البلد من جراء ارتفاع أسعار البترول في الفترة الأخيرة. إلا أنه ورغم النتائج المحققة، ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في تعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية وأهمية النفقات التي صرفتها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج الخصوصية، تبقى وتيرة النمو الاقتصادي متواضعة، ومصدر قلق وانشغال كل المتعاملين الاقتصاديين. هذه الوضعية تولد بعض الظواهر التي قد تكون هيكلية كالموازية بمنافسة غير مشروعة والتزوير وضعف مراقبة المطابقة وغيرها، والتي تشكل تهديدا حقيقيا للنسيج الصناعي الحالي، وحاجزا أمام جلب المستثمرين الأجانب.

فضلا عن ذلك التأخر الذي يعرفه تطبيق الإصلاحات الكبرى التي أعلنتها الدولة (النظام المالي والمصرفي، الجباية، التجارة والمرافق العمومية) وتسوية وضعية العقار الصناعي والأصول المجمدة وتطهير محافظ المؤسسات العمومية المحلّة. لمواجهة هذه الأوضاع نرى أنه من الواجب التعجيل في تطبيق الإصلاحات وخاصة فيما يتعلق ب:

- تفعيل وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة بشكل أكبر، وإنشاء مؤسسات جديدة.
 - توضيح صلاحية ومسؤولية مختلف مراكز القرار المكلفة بتوجيه وتسيير الاقتصاد بهدف المزيد من الفعالية في تطبيق الإصلاحات.
 - تنظيم ومتابعة عمليات دعم صادرات المنتجات الصناعية، سيما أن عدد المؤسسات التي حصلت على شهادة المطابقة " ISO " يتزايد باستمرار.
 - مواصلة الجهود للضمان الفعلي لترقية الاستثمارات، والتأكيد على التنمية المحلية والجهوية لتحقيق تكامل أفضل للنسيج الحالي.
 - وضع حد للشكوك التي تثار حول أنماط تسيير عمليات الخصخصة والشراكة.
 - تعجيل وتيرة إصلاح النظام المالي والمصرفي.
- في الأخير نأمل أننا قد وفقنا إلى حد ما في إعطاء صورة أكثر وضوح عن الجهود المبذولة والتي لازالت حتى الآن من طرف السلطات العمومية في مجال الإصلاحات وأثارها الاجتماعية والاقتصادية التي لازالت تفرزها والعوائق التي تواجهها.

الهوامش:

- (1) تقرير وكالة APSI للفترة 30 نوفمبر 1993 إلى 30 سبتمبر 1997 ص 03.
 - (2) Média Bank (Journal Interne de Banque d'Algérie) N°2 P 15.
 - (3) جريدة الأحرار الصادرة بتاريخ 21 مارس 1998.
 - (4) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES للسداسي الثاني 1997 .
 - (5) التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2002 ص 164.
 - (6) المجلس الاقتصادي والاجتماعي " تقرير حول السداسي الثاني 2002" ص 184.
 - (7) برنامج الحكومة، المرحلة الإنتقالية ص 10.
 - (8) CNES ' Rappports sur la Conjoncture Economique et Sociale de l' Année 2001 p 185.
- المراجع:**
- 1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " ملخص التقرير التمهيدي حول الاستثمارات في المنشآت القاعدية" القمة الرابعة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية، لشبونة سبتمبر 1998.
 - 2- صندوق النقد الدولي " الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق" واشنطن 1998.
 - 3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني" 1997.
 - 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2002.
 - 5- برنامج الحكومة، المرحلة الإنتقالية .
 - 6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني" 2002.
 - 7-CNES ' Rappports sur la Conjoncture Economique et Sociale de l' Année 2001.
 - 8-Média Bank (Journal Interne de Banque d'Algérie) N°2.